الأزمة الأيديولوجية التي يواجهها «حزب الله»

ماثيو ليفيت

منذ نهاية حرب يوليو عام 2006، ألقى الأمين العام لـ «حزب الله» حسن نصر الله جميع خطاباته الجماهيرية تقريبا من مكان حصين «مع استثناء وحيد». في مطلع أغسطس 2013، وتحديدا في «يوم القدس»، أقدم نصر الله على الظهور علنا – وهو أمر نادر الحدوث – لحشد أنصاره في ضوء إحدى أشد التحديات التي واجهها «حزب الله» منذ نشأته. وقد واجه الأمين العام للحزب تحديات كبيرة في يوم الخطاب، وكذلك هو الحال في الوقت الراهن.

لقد وُجه الاتهام – من قبل «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان» ومقرها في «لاهاي» – إلى عناصر من «حزب الله» بالضلوع في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وتم اعتقال آخرين بتهمة التخطيط لشن هجمات إرهابية في نيجيريا، وإدانة عناصر أخرى منهم بتهم مماثلة في تايلاند وقبرص. وقام الاتحاد الأوروبي بإدراج الجناح العسكري لـ «حزب الله» في القائمة السوداء، كما حظر «مجلس التعاون الخليجي» على الدول الأعضاء فيه تقديم أي دعم للحزب، وبدأ في ترحيل أنصار المليشيا الشيعية المشتبه بهم.

بيد أن كل ذلك لا يُعتبر ذا شأن أمام التحديات الوجودية التي يواجهها «حزب الله» جراء مشاركته الفعالة في الحرب في سوريا. فبوقوفه مع نظام الأسد ومساندته لأنصار النظام العلويين وإيران وحمله السلاح ضد الثوار السُنة، فهو بذلك قد وضع نفسه في بؤرة صراع طائفي، ليس له علاقة من قريب أو بعيد بعلة وجود الحزب المزعومة وهي: «مقاومة» الاحتلال الإسرائيلي. وكما قال كاتب لبناني شيعي ساخر بعد يوم من خطاب نصر الله في «يوم القدس»: «إما أن المقاتلين لم يجدوا فلسطين على الخريطة واعتقدوا بأنها في سوريا، وإما أنه قبل لهم أن الطريق إلى القدس يمر عبر القصير وحمص»، وهي مناطق في سوريا قاتل فيها «حزب الله» إلى جانب قوات الأسد ضد الثوار السُنة.

غير أن المعنى الضمني واضح. فـ«حزب الله» اللبناني لم يعد «مقاومة إسلامية» خالصة لقتال إسرائيل، بل أصبح ميليشيا طائفية ووكيلا إيرانيا يقوم بالمزايدة لصالح بشار الأسد وآية الله خامنئي على حساب أشقائه المسلمين. لذا لم يكن مفاجئا أن تأتي الضربات ضده من دوائر متطرفة أيضا. ففي يونيو، أصدرت «كتائب عبد الله عزام»، التابعة لـ تنظيم «القاعدة» في لبنان بياناً تحدّت فيه نصر الله ومقاتلي «حزب الله» «بإطلاق رصاصة واحدة على فلسطين المحتلة، وإعلان مسؤوليتهم» عن ذلك. وأضاف البيان أن باستطاعتهم إطلاق النار على إسرائيل من لبنان أو سوريا، بعد أن رأوا «حزب الله» «يطلق آلاف القذائف والطلقات النارية على السنة العزل وعلى نسائهم وشيوخهم وأطفالهم، ويهدم منازلهم على رؤوسهم».

ولكن بينما قد يكون من المتوقع استهزاء وتهكم الجماعات السنية المتطرفة، يواجه «حزب الله» الآن تحديات لم يكن يتوقع مواجهتها قبل بضع سنوات. على سبيل المثال طالب الرئيس اللبناني ميشال سليمان قبل يوم واحد من خطاب نصر الله في أغسطس – وللمرة الأولى على الإطلاق – الدولة اللبنانية الحد من قدرة «حزب الله» على العمل كميليشيا مستقلة خارج سيطرة الحكومة. فإقدام «حزب الله» على الزج بمقاتلين في سوريا، أوجد لدى العديد من اللبنانيين شعوراً بأن الحزب إنما يضع مصلحته كجماعة فوق مصلحة لبنان كدولة، وهو الشيء الذي يتناقض مع الصورة التي طالما سعى جاهدا أن يرسمها عن نفسه وهي أنه جماعة لبنانية أولا وقبل كل شيء. والآن بعد أن وصف «حزب الله» نفسه بأنه يتقدم الصفوف للدفاع عن المطرودين في وجه ما يتعرضون له من ظلم فضلاً عن محاولاته الدائمة للتقليل من أهمية هويته الطائفية الموالية لإيران، يجد الحزب أنه قد تم الطعن في هذه المزاعم في ضوء رفضه الالتزام بالموقف الرسمي للحكومة اللبنانية بعدم التدخل في سوريا. بل وعلى العكس من ذلك، فإن دعم «حزب الله» الوقائي لممارسات النظام العلوي الوحشي ضد المعارضة السورية التي غالبا ما يقودها السنة، يقوض صورته المتغرسة في الأذهان منذ وقت طويل على أنه حركة «مقاومة» لبنانية بلا ريب.

وفي خطابه حاول نصر الله إخفاء حقيقة مفادها أن اللبنانيين السُنة والشيعة يقاتلون الآن بعضهم البعض علنا في سوريا ويهددون بجر القتال الطائفي الدائر عبر الحدود إلى لبنان، عن طريق الإشارة إلى أن الشيعة والسنة في لبنان اتفقوا على ألا يتفقوا بشأن سوريا. وقال نصر الله في خطاب له في مايو الماضي موجها كلامه إلى السنة في لبنان: «إننا نختلف بشأن سوريا. أنتم تقاتلون في سوريا؛ ونحن نقاتل في سوريا؛ فدعونا نتقاتل هناك. هل تريدون أن أكون أكثر صراحة؟ لنترك لبنان بعيداً عن الحوادث. لماذا يجب أن نتقاتل في لبنان؟» إلا أن ذلك الطرح لم يلق قبولا لدى رفاق نصر الله من اللبنانيين، الذين أرادوا إنهاء التدخل اللبناني في الحرب في سوريا، وليس اتفاقا نبيلا يقوم على قتل المواطنين اللبنانيين بعضهم البعض عبر الحدود.

وفي الخطاب ذاته، تحدث نصر الله عن «خطرين كبيرين» يواجهان لبنان: الأول، كما قال، هو «إسرائيل ونواياها وجشعها ومخططاتها». والخطر الثاني كما أضاف نصر الله يتعلق بـ «التغييرات التي تحدث في سوريا». وبالنسبة لإسرائيل، حذر نصر الله من أنها تشكل تهديدا يوميا للبنان. وأما سوريا، فالنظام هناك يواجه «محورا تقوده الولايات المتحدة التي من المؤكد أنها صانعة القرار فيه». كما أن البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والألمان والعرب والأتراك مشتركون أيضا، ولكنهم «جميعا يعملون لصالح الأمريكان «نفس المصدر». ولكن من هي القوة الحقيقية المسؤولة عن «التغييرات التي تحدث في سوريا»؟ «نحن نعرف أيضاً أن هذا المحور يحظى بدعم ضمني من إسرائيل نظرا لأن المشروع الأمريكي في المنطقة إسرائيلي بامتياز». وأكد نصر الله أن «حزب الله» لا يقاتل في سوريا في صراع طائفي، بل يكافح المشروع التكفيري السني المتطرف الذي له علاقات مع تنظيم «القاعدة» و«تموله وتدعمه أمريكا» لتحقيق المصلحة الأمريكية بتدمير المنطقة. وبعبارة أخرى، إن الحرب الدائرة في سوريا لم تعد ثورة شعبية ضد نظام سياسي، ولكن ساحة تسعى من خلالها أمريكا إلى فرض مشروعها السياسي الخاص على المنطقة. واختتم نصر الله حديثه قائلا: «حسنا، نعلم جميعا أن المشروع الأمريكي في المنطقة مشروع إسرائيلي بلا شك». وهكذا ففي قتالنا في سوريا «نعتبر أنفسنا اليوم بأننا ندافع عن لبنان وفلسطين وسوريا».

ولكن ثمة عددا قليلا من خارج مؤيدي «حزب الله» يقتنعون بهذا المنطق الملتوي الذي مفاده بأن الثورة السورية هي مخطط أمريكي أو إسرائيلي. ولم تسنح الفرصة لنظام الأسد و«حزب الله» لتوجيه الاتهامات إلى إسرائيل إلا عندما استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية مخازن الأسلحة – سواء تلك المنقولة من نظام بشار الأسد إلى لبنان أو الأسلحة الإستراتيجية مثل الصواريخ الروسية «ياخونت» المضادة للسفن.

فعلى سبيل المثال، في يوليو، استهدفت غارة إسرائيلية مخزن أسلحة بالقرب من اللاذقية كان يحتوي على صواريخ متطورة مضادة للسفن. وقبل ذلك بشهرين، استهدفت مقاتلات إسرائيلية شحنة صواريخ أرض– أرض متنقلة من نوع «فاتح110–»، مع أسلحة أخرى، كانت إسرائيل تخشى من نقلها إلى «حزب الله». وفي يناير، استهدفت إسرائيل قافلة تنقل صواريخ أرض– جو روسية من نوع «SA–17»، اعتقدت إسرائيل أنه يتم نقلها إلى «حزب الله». ولكن حتى عندما وقعت مثل هذه الغارات، أوضح مسؤولون إسرائيليون علناً أن إسرائيل ليس لديها مصلحة في أن تصبح طرفاً في الحرب في سوريا. كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أكد في حزيران/يونيو أن «إسرائيل لن تتورط في الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، طالما لم يتم استهدافنا».

ومن سوء حظ «حزب الله» أن تصريحات نتنياهو لم تكن مجرد دعاية. فمنذ فترة طويلة ينتهج الإسرائيليون سياسة محاولة منع وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية مثل «حزب الله» – بدءاً بعملية الاستيلاء على سفينة «كارين A» في البحر عام 2002، ومروراً بإرسال طائرات حربية لتدمير مصنع أسلحة إيراني تردد أنه موجود في السودان في أكتوبر عام 2012 وعمليات أخرى – ولم تتدخل إسرائيل في الحرب السورية بأي طريقة أخرى باستثناء تلك الهجمات القليلة المنفصلة التي استهدفت مخابئ الأسلحة. ولهذا السبب، وعلى عكس ما هو متعارف عليه في السابق، ربما يحاول «حزب الله» جر إسرائيل إلى الحرب.

وفي مطلع أغسطس، وقع مثل هذا الحادث عندما أصيب أربعة جنود إسرائيليين في انفجارين أثناء مرورهم في دورية على الحدود مع لبنان. ووفقاً لصحيفة «الأخبار» اللبنانية اليومية التي تعتبر ناطقة بلسان «حزب الله»، كان هذان التفجيران جزءاً من «كمين» منظم، يوضح إمكانيات «جهاز الاستخبارات» التابع لـ «حزب الله». وربما يسعى «حزب الله» أيضاً إلى خلق ذريعة لإطلاق عدد محدود من الصواريخ ضد إسرائيل ربما رداً على هجوم إسرائيلي مضاد بعد شن غارة عبر الحدود. وقد دعا «حزب الله» بالفعل جماعات فلسطينية إلى تنظيم وتنفيذ هجمات على إسرائيل من مرتفعات الجولان، وعرض نصر الله المساعدة لأي جماعة تقوم بذلك.

وقد اتخذ «حزب الله» موقفاً مماثلاً في أواخر ذلك الشهر، في أعقاب الهجوم بالأسلحة الكيماوية في 21 أغسطس في دمشق، وقد بدت الولايات المتحدة «في البداية» مستعدة لشن هجوم عقابي على سوريا بسبب انتهاك الخط الأحمر الذي وضعه الرئيس أوباما لاستخدام الأسلحة الكيماوية. وعلى الفور، حذر الشيخ عفيف النابلسي المؤيد لـ «حزب الله» من أن «أي اعتداء أمريكي على سوريا سوف يجد رداً قاسياً ضد المصالح الأمريكية في المنطقة وضد إسرائيل مباشرة». وأوضح مصدر رفيع المستوى مقرب من «حزب الله» لصحيفة «ديلي ستار» أنه إذا «كان الهجوم الغربي مقتصراً على أهداف معينة في سوريا، فلن يتدخل «حزب الله»». ولكنه أضاف، «في حال شن هجوم نوعي يستهدف تغيير ميزان القوى في سوريا، سوف يقاتل «حزب الله» على جبهات متعددة»، منها «شن حرب نكراء ضد إسرائيل». وكانت الإشارة هنا بوضوح إلى إمكانية إطلاق «حزب الله» صواريخ على إسرائيل. هذا وربما قدمت الضربات الأمريكية فرصة بديلة كان «حزب الله» يسعى إليها من أجل شن هجمات على إسرائيل، ولكن دون أن يكون ذلك الضرب قاسياً بما يستلزم رداً ساحقاً في المقابل.

وإذا لم يجد «حزب الله» حجة إسرائيلية ضعيفة يبرر بها الاحتفاظ بسلاحه بصفته كيان يقوم بـ «مقاومة مشروعة»، لن يتبق للحزب الكثير لتبرير وجوده كميليشيا مستقلة تعمل خارج سيطرة الحكومة اللبنانية. ولكن الأسوأ من ذلك هو أنه طالما استمر «حزب الله» في القتال إلى جانب إيران ونظام الأسد ضد الثوار السنة، سيتم اعتبار «حزب الله» وبشكل متزايد على أنه قوة طائفية تعمل على تقويض المصالح الأمنية والسياسية للدولة اللبنانية. ويستمر «حزب الله» في شحذ إمكانياته العسكرية على طول الحدود مع إسرائيل؛ ووفقا لقائد المنطقة الشمالية في إسرائيل ميجور جنرال يائير جولان، فعند المقارنة بما كان عليه الوضع قبل سبعة أعوام، عندما حاربت الميليشيا الشيعية إسرائيل في المرة الأخيرة، فإن «حزب الله» هو «اليوم» أفضل تسليحاً وأفضل تدريباً وأكثر حذراً». وربما يشعر «حزب الله» في مرحلة ما بالحاجة إلى تجديد أوراق اعتماده كـ «حركة مقاومة». وعندما يمضي في هذا الطريق، سوف تصبح إسرائيل في مرمى نيران «حزب الله» اللبناني مرة أخرى.

عن «معهد واشنطن» وماثيو ليفيت هو مدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن

صور التعذيب.. مقاربة قانونية

أنطوان صفير

موضوع الصور التي تظهر آلاف الأشخاص تحت وطأة التعذيب الذي ربما أدى إلى وفاتهم، وذلك بأبشع الوسائل وأكثرها وحشية، شكلت صدمة حقيقية لدى الرأي العام العالمي، ولبعض الحكومات والمنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان.

تحديد التعذيب

في الواقع، التعذيب هو انتقام فردي أو جماعي عبر ممارسة ضغوط جسدية أو نفسية شديدة على الشخص بغية إجباره على القيام بعمل معين أو الاعتراف بشيء حتى ولو لم يكن قد قام به، أو في كل الأحوال معاقبته على موقف اتخذه أو قناعة يؤمن بها أو معتقد يعتنقه.

في القانون، أعمال التعذيب هي جرائم تنص وتعاقب عليها القوانين الوطنية والدولية، وللتعذيب مفهوم عام واحد ولكن البحث فيه كجريمة يحتاج إلى استجماع أركان هذه الجريمة، وأولها التأكد من جدية الصور المعروضة على أنها جرائم، أي انطباقها على المعطيات المدلى بها.

ومن ثم عرض القوانين الدولية التي ترعى هذه الجرائم وتحديد نوعية المحاكم صاحبة الصلاحية للنظر في هذه الأعمال الجرمية الشائنة.

التوصيف القانوني

مما لا شك فيه أن الصور تشكل بينة تثبت واقعا معينا، شرط تحديد الزمان والمكان، أي تاريخ طروء الوقائع المصورة؟ وأين؟

ورغم أنها بينة لكنها لا تشكل قرينة إثبات كاملة المواصفات القانونية، إذ إنها تعتبر بمثابة بداية إثبات تحتاج إلى استكمال عبر وقائع معينة أو شهادات ثابتة أو قرائن أخرى أو أحكام صادرة في قضايا متلازمة من حيث «الجغرافيا»، أي المنطقة و«السلطة» التي يشتبه أنها قامت بهذه الأعمال المدانة والمعاقب عليها في القوانين المرعية الإجراء.

إذن لا يمكن اتخاذ الصور بذاتها كإثبات يستوجب إدانة وعقوبات بل يجب التوسع والتحقق قبل الشروع في أي ملاحقة أو محاكمة.

وقد عرفت القواعد الدولية لحقوق الإنسان التعذيب بأنه «عمل عمدي تنجم عنه معاناة جسدية أو عقلية شديدة. ويتم من أجل الحصول من الضحية أو من الغير على معلومات عبر تخويفه، معاقبته أو الضغط عليه، على أن يصدر ذلك «أي التعذيب» عن الدولة أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية».

أ– يناقض التعذيب أول ما يناقض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «1948» الذي ينص في المادة الخامسة على أنه: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو التي تمس بالكرامة».

ب– ومعاهدة جنيف الثالثة المتعلقة بمعاهدة أسرى الحرب «1949» ومعاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين «1949» أثناء النزاعات المسلحة. والحالة الحاضرة الموثقة بصور تعتبر مخالفة واضحة لأحكام المعاهدتين المذكورتين بما تشكلان من مبادئ أساسية للقانون الدولي الإنساني، وفي مقدمتها جريمة الحرب والجريمة ضد الإنسانية بكافة تشعباتها.

ج– نصت المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية «1966» على أنه «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو التي تتعرض للكرامة، وبشكل خاص لا يجوز إجراء أي تجارب طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر».

د– أما اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب «١٩٨٤» فقد أشارت أن لا تذرع بأي ظروف استثنائية للقيام بالتعذيب ولا حتى بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى رتبة، مما يعني والحالة هذه أن المأمور غير معفى من العقوبة بحجة تلقيه توجيهات أو أوامر من رؤسائه.

هذا النص يدعو المرؤوسين أو أصحاب السلطة الدنيا إلى عدم الالتزام بأوامر تبغي القيام بأعمال التعذيب، لأن في ذلك مخالفة لقواعد آمرة في القانون الدولي لا تجوز مخالفتها.

هـ– أما القواعد المتكاملة التي تدين هذه الجريمة وتعتبرها بمثابة جريمة ضد الإنسانية وجريمة ابادة في بعض نواحيها، وجريمة حرب بشكل عام، فتتمثل بالقانون الدولي الانساني الذي يوحد معايير الحقوق الأساسية للشخص، والتي لا يجوز التخلي عنها أو التعرض لها تحت أي عذر.

ونظرا لتفاقم الارتكابات وتزايد عدد جرائم التعذيب في أكثر من منطقة في العالم، على هامش النزاعات المسلحة، فقد شكلت الأمم المتحدة عام 1987 لجنة دولية لمراقبة وضع التعذيب ووضع تقارير دورية تشير إلى واقع الحال.

و– توقفت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بشكل خاص عند جريمة التعذيب، إذ نصت في مادتها الثالثة على وجوب تدعيم حماية الإنسان من التعذيب، وقد كان لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وقعا مهما على البلدان الأوروبية وغير الأوروبية، نظرا للمصداقية العالية التي تتمتع بها وللنتائج المختلفة التي على الدولة المدانة تحملها كتبعة قانونية لقيامها بأعمال جرمية تمس حقوق الإنسان.

ز– نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان «2004» في مادته الثامنة على مسألة التعذيب من جوانبها المختلفة، لكن هذا النص يحتاج إلى تفعيل عملي.

والصور المعروضة تجسد –في حال ثبوتها– نموذجا ساطعا عما يتعرض له الشخص البشري من تعديات جسيمة، لم تزل تمارسها سلطات حاكمة.

جرائم التعذيب الواردة في صور مفزعة تحتاج إلى تحقيقات جدية ومسؤولة وعلى أعلى المستويات الدولية بغية تحديد الإطار الجرمي العام، عبر استقاء المعطيات الواقعية التي تثبت من قام بهذه الجرائم وتلاحقه أمام المحاكم المختصة.

المحاكم الصالحة

بحسب القوانين الوطنية، تعتبر المحاكم الوطنية صاحبة صلاحية للنظر بجرائم التعذيب الواقعة على أرض هذه الدولة أو ضمن سيادتها بغض النظر عن نوعية الجريمة، جماعية أو فردية، ودون تمييز بين الضحايا، أي مواطنين أم غير مواطنين، أم لاجئين.

ولكن التعذيب يأتي من جهة رسمية لديها السلطة الكافية للقيام بذلك، خصوصا عند استهداف أعداد كبيرة من الأشخاص، حتى تم الحديث عن التعذيب كجريمة «رسمية»، مما حدا بالمجتمع الدولي على اعتبار هذه الجريمة بمثابة جريمة «دولية»، خصوصا عندما تتماهى مع الجرائم المقرة في نظام المحكمة الجنائية الدولية، ومنها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

مما يجعل المحكمة الجنائية الدولية صاحبة صلاحية للنظر بهذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها مهما علت مسؤولياتهم دون توقف عند الحصانات، لأن الصلاحية المعطاة لهذه المحكمة شاملة وتعلو على نصوص القوانين المحلية ومنها ما يتعلق بالحصانات الممنوحة لأصحاب السلطة.

وجرائم التعذيب الواردة في متن الصور المعروضة تقع ضمن صلاحية المحكمة الجنائية الدولية التي تضع يدها على الملف برمته بسبب غياب المحاكم الوطنية وعدم قدرتها على محاكمة ومقاضاة المرتكبين، ولكنها تمارس سلطتها في الحالات التالية:

1 – إذا كان المتهم بارتكاب الجرم مواطنا لدولة موقعة على نظام روما، أو إذا قبلت دولة المتهم بمحاكمته.

2 – إذا وقع الجرم في أراضي دولة موقعة على نظام روما، أو إذا سمحت الدولة التي وقع الجرم على أراضيها للمحكمة بالنظر في القضية.

3 – أو إذا أحيلت القضية للمحكمة بواسطة الأمين العام بناء على قرار يتخذه مجلس الأمن الدولي.

الجدير ذكره أن مبدأ مرور الزمن لا ينطبق على هذه الجرائم، ولكن لا تستطيع المحكمة النظر في القضايا المرتكبة قبل الأول من يوليو 2002.

والجدير بالتوقف عنده ما ورد في المادة السابعة من نظام روما الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، والموقع عليه من غالبية دول العالم، من مبدأ «عدم جواز رد أو تسليم شخص إلى بلد يمارس التعذيب»، مما يعني أن أي قرار يتخذ في هذا السياق يعتبر مخالفا لأحكام نظام روما ويعرض فاعله للمساءلة، حتى لو كانت هذه الدولة مرتبطة مع الدولة الأخرى التي سلمتها الشخص، إذ إن نظام روما هو بمثابة معاهدة دولية ملزمة وتعلو هرميا على أي اتفاقية ثنائية.

في هذا السياق، لا بد من التوقف عند القرار الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة الذي أشار إلى أنه: «أصبح حظر التعذيب الآن أحد أهم معايير المجتمع الدولي وفوق ذلك، وقد أصدر بغية منع القيام به، وبذلك فهو بمثابة رسالة موجهة لأعضاء المجتمع الدولي وكل الأفراد الذين يتقلدون سلطة رسمية مفادها أن حظر التعذيب يمثل قيمة مطلقة يجب أن لا ينحرف عنها أي شخص...».

أما المحكمة الجنائية الدولية فقد أصدرت حكما أشارت فيه إلى أنه «أصبح حظر التعذيب معيارا حاسما عالميا، أي أنه مبدأ يتمتع بمرتبة أعلى في الأهمية على قوانين المعاهدات...».

وفي الختام، إن الصور المعروضة لا بد أن تشكل مادة تحقيق عميق بغية تحديد كافة جوانبها لتأكيد الوقائع والشروع بإجراءات دولية وفقا للأصول المرعية، لكي يحاسب المسؤولون عن تلك الارتكابات.

بعد إجراء الاختبارات العلمية والبحث التوثيقي، يحدد مدى اعتبارها أدلة مباشرة على قيام جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية وقتل جماعي للمدنيين بوسائل وحشية عبر استخدام التعذيب بكافة أشكاله وابتكاراته.

وإذا كان مجلس الأمن صاحب الصلاحية الأساسية في إحالة الملف أمام المحكمة الجنائية الدولية، فإنه وفي حال تعطيل مجلس الأمن بسبب الفيتو المستمر، يمكن اللجوء إلى آلية بديلة عن مجلس الأمن لرفع دعوى أمام محكمة الجنايات الدولية على أساس هذه الصور، من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة لتتخذ قرارا بشأنها وتحيلها على المحكمة الدولية.

إذن مراحل متتالية تبدأ بالتثبت والتحقيق، ثم بتحضير الملف ورفعه أمام المراجع الدولية المختصة لإجراء المقتضى وفق أحكام القوانين الدولية المرعية الإجراء.

وفي حال تطور الملف فإنه سيشكل مرحلة جديدة في الأزمة السورية بسبب دخول عامل قانوني وبهذا المستوى على خط الأزمة السورية، وستكون له تداعيات معينة يحدد الزمن مداها الفعلي.

عن «الجزيرة نت»

أمام جنون الإرهاب

فهمي هويدي

الآن بوسعنا أن نقول إن الإرهاب وصل إلى القاهرة، وإن من كان يعد جرائم إرهابية وقعت في العاصمة خلال الأشهر الماضية يكاد يتحول إلى ظاهرة توحي بأن الارهاب الذى كان مقصورا على سيناء، بصدد التمدد باتجاه بقية المحافظات المصرية، وبعد أن طرق أبواب المحافظات القريبة من سيناء «الاسماعيلية والشرقية وكفر الشيخ مثلا» فإنه وصل إلى بنى سويف وتعددت اصداؤه فى القاهرة. فضرب قلب المدينة بالتفجير الذى استهدف مديرية الامن، ثم ذلك التفجير الذى تم فى حى الدقى، اضافة إلى تفجيرات اخرى خائبة تمت فى بعض الاحياء الاخرى، وكلها جرائم سقط فيها اعداد من المواطنين البسطاء والجنود الابرياء الذين كانوا يؤدون واجبهم. وإزاء تنامى مؤشرات الارهاب على ذلك النحو، فإن المشهد يثير ملاحظات عدة منها ما يلى:

• إن طبيعة الجرائم التى وقعت تثير علامة استفهام كبيرة حول هوية الفاعلين، لأن بعضها عمليات تفجير ساذجة تشير إلى أن الذين أقدموا عليها هم من الهواة الخائبين. فى حين أن البعض الأخر يدل على أن ثمة خبرة وشيئا من الاحتراف وراءها، وبوسع المراقب أن يقرر أن الجرائم الاخيرة يمكن نسبتها إلى من يطلقون على انفسهم انصار بيت المقدس المتمركزين فى سيناء والمتحصنين بالجبال والكهوف. وربما لبعضهم خبرات قتالية فى أماكن أخرى. أما عمليات التفجير التى وصفتها بأنها ساذجة فإن الفاعلين فيها ينتمون إلى مجموعات بحاجة إلى تحديد.

• إننى أحذر من التسرع فى إطلاق الاحكام والتعويل على وسائل الاعلام فى تحديد الفاعلين ومحاكمتهم لسبب جوهرى هو أن تلك مغامرة قد تنتهى بإفلات المتهمين الحقيقيين من العقاب ناهيك عن انها قد تؤدى إلى تشويه وظلم الابرياء ولذلك تمنيت أن يتريث الجميع حتى تتوصل التحقيقات إلى الخيوط التى توصل إلى الفاعلين، الأمر الذى يمكننا من أن نشير اليهم بوضوح ويسوغ لنا أن نعرف على من نطلق السهام ونصب اللعنات.

• أحذر ايضا من ترك الامر كله للاجهزة الامنية الامر الذى يحملها بما يفوق طاقتها ويقحمها فى مجالات يجب أن ينهض بها آخرون. ذلك أن الارهاب فى بعض اوجهه ليس مشكلة امنية فحسب، ولكنه مشكلة سياسية ومجتمعية ايضا. ورغم أن لدى الكثير الذى يمكن أن اقوله فى انتقاد سلوك وسياسات الاجهزة الامنية، فإننى أزعم أنها ينبغى الا تتحمل وحدها عبء مواجهة الارهاب.. بكلام آخر فإن الحل الأمنى محكوم عليه بالفشل اذا حمل بمسئولية مواجهة اى مشكلة سياسية، وما ما لم تقم السياسة بدورها فى التواصل والتفاهم الذى يتجاوز الاجراءات والفرامانات، فإن المشكلة لابد أن تطول ولا غرابة فى أن يدفع المجتمع ثمنا باهظا جراء ذلك. فى هذا الصدد فإنه لا يكفى أن تنظم وزارة الاوقاف حملات للتوعية ومواجهة الفكر التكفيرى، حتى ازعم أن ذلك تفكير ساذج يحول جهاز الدعوة فى الاوقاف إلى احد فروع الامن الوطنى، ليس فقط لان الفكر التكفيرى يعد ظاهرة فى سيناء فى حين انه استثناء فى بقية المحافظات المصرية وليس فقط لان مواجهة ذلك الفكر تتم باطلاق مجموعة موظفى الاوقاف الذين يمتدحون الاعتدال والتبشيرية، ولكن ايضا لأن المشكلة لها جذورها الاجتماعية والاقتصادية التى لا تحل بمواعظ القوافل العابرة.

• ازعم أن العمليات النوعية التى نمت كشفت عن قصور معلوماتى واستخبارى يحتاج إلى انتباه وعلاج. اتحدث عن محاولة اغتيال وزير الداخلية وقتل الضابط القيادى فى الامن الوطنى إلى تفجير مديرية امن القاهرة مرورا بتفجير مديرية امن الدقهلية ومقر المخابرات فى الاسماعيلية. ذلك أن تلك العمليات تطلبت بذل جهد كبير فى الرصد وجمع المعلومات وتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق الهدف. ومن المستغرب أن يتم ذلك كله دون أن يثير انتباه الأجهزة الامنية بما يحول دون اجهاض العمليات قبل وقوعها.

• إننى اتفهم غضب الاخوان واستياءهم واقدر حيرتهم ازاء انسداد الافق السياسى امامهم.

واشارك آخرين فى أن اعتبارهم جماعة ارهابية كان قرارا متعجلا الضرر فيه اكثر من النفع. كما اننى ارحب باعتذارهم واقدر استنكارهم للعمليات الارهابية ودعوتهم إلى تجنب العنف. مع ذلك فإننى ادعوهم إلى اعادة النظر فى تظاهراتهم فى الشوارع والميادين مع ما يستصحبه ذلك من صدامات ويسفر عنه من ضحايا من جانبهم او من رجال الأمن. علما بأن تلك التظاهرات وسعت من دائرة الاستياء الشعبى ازاءهم وسوغت الإشارة إلى مسئوليتهم عن اى عمل ارهابى يقع فى اى مكان بمصر. وهو ما لا يجدى معه نفيهم أو استنكارهم. صحيح انهم ليسوا وحدهم وان معهم اطرافا اخرى فى التحالف المقام، وصحيح ايضا أن الذين يخرجون فى المظاهرات ليسوا كلهم من انصار الاخوان او التحالف وان اخرين لهم اسبابهم الخاصة التى تدفعهم إلى التظاهر الا أن وجود الاخوان فيها ودعوتهم اليها يضعهم فى الواجهة وييسر توجيه اصابع الاتهام اليهم. وليس لدى بديل جاهز يمكن اللجوء اليه فى هذه الحالة. لكن ما اعرفه أن عليهم أن يتجنبوا التظاهر فى الشوارع فى الوقت الراهن وان يبحثوا عن وسيلة اخرى للاحتجاج السلمى تبعد عنهم شبهة الاتهام وتحول دون زيادة الرفض الشعبى لهم فى حين أن أداءهم الراهن يعفى السلطة من النهوض بما عليها أن تقوم به فى خدمة المجتمع ويوفر لها غطاء يبرر تقاعسها او عجزها. إن الشجاعة والحكمة هى أمضى أسلحتنا فى مواجهة الإرهاب.

حمى الله مصر وحفظ أهلها من كل سوء.

عن «الشروق» المصرية